

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مجلس السلم والأمن
الاجتماع الخامس بعد المائة (105)
أديس أبابا ، إثيوبيا ، 18 يناير 2008

-

PSC/PR/2 (CV) REV.1

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الصومال

-

تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الصومال

أولاً - مقدمة:

1- في الإعلان عن الوضع في الصومال الصادر عن اجتماعه الثمانين المنعقد في 18 يوليو 2007 (PSC/PR/COMM. (LXXX))، قرر المجلس، بين أمور أخرى، تمديد صلاحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر إضافية. وفي البيان الصحفي الصادر عن اجتماعه الرابع بعد المائة (104) المنعقد في 20 ديسمبر 2007 (PSC/PR/BR/ (CIV)(2))، ومع التأكيد على أن الوضع في الصومال يشكل أحد تحديات السلم والأمن الأكثر خطورة التي تواجه القارة، وافق المجلس على الاجتماع بحلول منتصف يناير 2008 قبل انتهاء صلاحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من أجل استعراض الوضع وتحديد أفضل الطرق للمضي قدماً استعداداً للدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر عقدها في أديس أبابا من 31 يناير إلى 2 فبراير 2008.

2- يغطي هذا التقرير الذي يقدم طبقاً للإعلان والبيان الصحفي المذكورين آنفاً، التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال منذ يوليو الماضي وكذلك المسائل المتعلقة بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتنفيذ الحظر على الأسلحة المفروض على الصومال بموجب القرار 733 (1992) الصادر عن مجلس الأمن في 23 يناير 1992. ويختتم التقرير بتوصيات عن أفضل الطرق التي يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقدم من خلالها المزيد من الدعم لعملية السلام والمصالحة في الصومال.

ثانياً - التطورات السياسية:

3- يتمثل أحد التطورات السياسية الرئيسية التي حدثت خلال الفترة قيد البحث في عقد مؤتمر المصالح الوطنية في مقديشو من 15 يوليو إلى 30 أغسطس 2007. فقد شارك أكثر من 600 عضو وفد في المؤتمر الذي قامت بتنظيمه وإدارته على نحو مستقل لجنة وطنية للحكم والمصالحة تحت قيادة الرئيس على مهدي محمد. غير أن بعض العناصر الفاعلة التي كانت تستطيع المساهمة بدرجة كبيرة في مؤتمر المصالحة الوطنية قد قررت أن تتغيب عن حضور الاجتماع ومن بينها جزء من عشيرة هاوي في مقديشو وكذلك مجموعات المعارضة المقيمة في الخارج. وقد أرسل الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا مسؤولين لحضور حفل الافتتاح. وفي النهاية لم يحضر حفل الافتتاح ممثلو المجتمع الدولي الذين يقيمون في نيروبي والذين كان من المنتظر أن يتوجهوا إلى مقديشو وذلك بسبب أوجه قلق أمنية.

4- يذكر المجلس أنه قد رحب خلال اجتماعه في 18 يوليو 2007 بإطلاق مؤتمر المصالحة الوطنية كخطوة مهمة نحو عملية مصالحة شاملة وحقيقية في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. وفي هذا الصدد، طلب المجلس من جميع ممثلي الشعب

الصومالي المشاركة في المؤتمر لتحمل مسؤولياتهم والتدخل في العملية بصورة بناءة وإيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تواجه الصومال. وحث مجلس السلم والأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية، طبقاً لهدف مؤتمر المصالحة الوطنية، على بذل قصارى الجهود الممكنة للوصول إلى جميع فئات الشعب الصومالي من أجل تسهيل عملية المصالحة.

5- بعد الافتتاح مباشرة، مضى مؤتمر المصالحة الوطنية في محاولة لتخطي الفوارق القائمة داخل العشائر وكذلك فيما بينها والتي أصبحت الآن في محور الأزمة السائدة في الصومال. وتميزت المناقشات في بدايتها بعبارات رسمية عن الأسف للأخطاء التي ارتكبت و بإعلانات للتفاهم والمصالحة. وخلال المرحلة الثانية من المؤتمر، تمت مناقشة برامج الحكومة بصفة عامة والسعي إلى تخطيط خارطة طريق نحو التقدم في الحكم والتنمية. وخلال هذه المرحلة، تم إيلاء اهتمام خاص لإنشاء الهيكل الإدارية الأساسية وإعادة إنعاش النظام القضائي باعتبارهما من العناصر الحاسمة لتعزيز السلم والأمن.

6- من المهم أن البرلمان الاتحادي الانتقالي قد اعتمد قبل ذلك قرارات رسمية للاعتراف بمؤتمر المصالحة الوطنية وتعهد بإصدار التشريعات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر. وأعلن رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية تعهدات مماثلة بضمان تنفيذ تلك التوصيات.

7- اختتم المؤتمر مداولاته مع الأطراف بالاتفاق على عدد من المسائل. وتجدر الإشارة، من بين أمور أخرى، إلى إعلان انتهاء الحرب الأهلية والنزاعات التي كانت تمزق الصومال منذ 1978، ودعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التخلي عن أسلحتها طوعاً وإعادة الممتلكات التي تم نهبها، ودعوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى تنفيذ كافة العمليات الدستورية التي ينص عليها الميثاق الاتحادي الانتقالي مما يؤدي إلى تحقيق الوحدة في البلد، وإجراء الإحصاء الرسمي للسكان، وإجراء انتخابات حرة وعادلة مما يمهد الطريق إلى إرساء حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية قبل نهاية عام 2009. كما دعا المؤتمر أيضاً إلى إنشاء حكومة فعالة يتم اختيار أعضائها من داخل وخارج البرلمان الاتحادي الانتقالي.

8- عند اختتام مؤتمر المصالحة الوطنية، تعهد الرئيس عبد الله يوسف أحمد بمواصلة عملية الحوار. وفضلاً عن ذلك وقبل اختتام المؤتمر بالفعل، اجتمع أعضاء من المجتمع الدولي ممن يؤيدون المؤتمر بمن فيهم الاتحاد الأفريقي، مع رئيس اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة وذلك في نيروبي. وبهذه المناسبة، أكدوا على ضرورة إيجاد الطرق لتنفيذ نتائج المؤتمر بصورة كاملة ومتابعة الجهود من أجل الوصول إلى كافة مجموعات المعارضة داخل الصومال وخارجه وكذلك ضرورة وفاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالتزاماتها بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الاتحادي والعملية الدستورية والتحضير للانتخابات. وخلال اجتماع منفصل آخر مع السيد على مهدي الذي كان ممثلي الخاص في الصومال

أنداك، صمم السفير محمد على فوم على ضرورة القيام على نحو عاجل بإنشاء آلية لضمان تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر المصالحة الوطنية.

9- عقب انتهاء مؤتمر المصالحة الوطنية، توجه عبد الله يوسف، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، والسيد على جدي، رئيس الوزراء آنذاك، وأدم محمد نور، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، والسيد على مهدي، رئيس اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة وكذلك شيوخ القبائل وغيرهم من ممثلي مختلف الفصائل الصومالية، إلى جدة، المملكة العربية السعودية. وتحت رعاية جلالة الملك عبد الله، وقع القادة الصوماليون في 16 سبتمبر 2007 اتفاقاً بخصوص تنفيذ التوصيات التي قدمها مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي الملاحظات التي قدمها بهذه المناسبة، حث جلالة الملك عبد الله الأطراف الصومالية على تنفيذ التعهدات المعلنة مؤكداً على أن "التوصل إلى اتفاق يعد الخطوة الأولى التي يجب متابعتها من خلال الالتزام الكامل بأحكامه وكذلك بالعمل الدؤوب على تنفيذها بالفعل". ومن جانبه، دعا الرئيس عبد الله يوسف إلى نشر قوة عربية - أفريقية مشتركة في الصومال تحت قيادة الأمم المتحدة من أجل استعادة السلام والأمن في هذا البلد كما حث كافة الصوماليين على مساندة مثل هذه القوة. وقد رفضت مجموعات المعارضة الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جدة وخاصة اتحاد المحاكم الإسلامية.

10- في الوقت نفسه، اجتمعت مختلف مجموعات المعارضة في أسمر من 6 إلى 13 سبتمبر 2007، حيث عقدت مؤتمراً موازياً حضره، من بين آخرين، ممثلو اتحاد المحاكم الإسلامية و"البرلمانيين المستقلين" بقيادة شريف حسن شيخ عدن، الرئيس السابق للبرلمان الاتحادي الانتقالي، وأعضاء المهجر الصومالي وبعض قادة العشائر. واتفق الاجتماع على تشكيل تحالف من أجل تحرير الصومال وإعادة إعمارهم مع الهدف المعلن لتحرير الصومال من "الاحتلال الإثيوبي" وإطلاق عملية سياسية تشمل كافة أصحاب المصالح الصوماليين وإعادة بناء دولة الصومال. وقام التحالف الذي أكد على إجراء محادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن انسحاب إثيوبي من الصومال، بانتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد، العضو الكبير في اتحاد المحاكم الإسلامية، رئيساً للجنة التنفيذية، بينما تم تعيين حسن شيخ عدن كرئيس للجنة المركزية للتحالف والتي تتكون من 191 عضواً. وقد رفضت الحكومة الاتحادية الانتقالية التحالف واعتبرته تحالفاً إرهابياً مصرحة بأنه لا يشكل تهديداً حقيقياً. وعلاوة على ذلك، قام أعضاء معارضة الحكومة الاتحادية الانتقالية بمن فيهم أعضاء عشيرة هاوي، بنأي أنفسهم عن مؤتمر أسمر ونتائج.

11- في قراره رقم 1772 (2007) الصادر في 20 أغسطس 2007، رحب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية وحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية وكافة الأطراف المعنية في الصومال على احترام نتائج المؤتمر ودعم العملية السياسية الشاملة الجارية بعد ذلك وشجعها على ضم جهودها من أجل تعزيز مثل هذا الحوار الشامل. وأكد مجلس الأمن مجدداً على ضرورة أن توافق العملية

السياسية الجارية على وقف شامل ودائم للقتال وعلى إعداد خارطة طريق لعملية سلام شامل بما فيها الانتخابات الديمقراطية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية كما حدده الميثاق الاتحادي الانتقالي.

12- في 10 سبتمبر 2007، التقت مجموعة الاتصال الدولية في روما. ورحب هذا الاجتماع الذي تم خلاله تمثيل الاتحاد الأفريقي بتعهدات مؤتمر المصالحة الوطنية وكذلك تعهدات الرئيس عبد الله يوسف التي أعلنت أثناء الجلسة الختامية للمؤتمر "من أجل تمهيد مسار سياسي جديد يكسب ثقة الشعب الصومالي" ومواصلة عملية الحوار. وناشدت مجموعة الاتصال الدولية المؤسسات الاتحادية الانتقالية تنفيذ توصيات مؤتمر المصالحة الوطنية بإخلاص بما فيها التعجيل بصياغة خارطة الطريق للجزء المتبقي من الفترة الانتقالية. وخلال الاجتماع، عرض الاتحاد الأفريقي استضافة الاجتماع المقبل لمجموعة الاتصال الدولية في مقره بأديس أبابا. ومن ثم، بادرت المفوضية إلى اتخاذ خطوات لعقد هذا الاجتماع بحلول منتصف ديسمبر 2007. وكانت الفكرة وراء ذلك هي تنظيم هذه الجلسة لمجموعة الاتصال الدولية في نفس الوقت الذي يعقد فيه اجتماع رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي حول الصومال مما يؤدي إلى اجتماع أصحاب المصالح الإقليميين والقاريين والدوليين معاً من أجل إعادة تركيز الاهتمام الدولي على الوضع وتعزيز نهج متفق عليه ومتسق على نحو أفضل دعماً لعملية السلام والمصالحة في الصومال. غير أنه نتيجة لقيود في جدولها الزمني، تعذر على المفوضية المضي قدماً في خطتها. وسوف يستمر بذل الجهود من أجل عقد الاجتماع في الوقت المناسب.

13- شهدت الفترة قيد البحث أيضاً زيادة في التوتر داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية مع خلاف عميق بين الرئيس عبد الله يوسف ورئيس الوزراء على جدي بشأن المسائل المتعلقة بالشفافية والمساءلة وكذلك التباين في تفسير الميثاق الاتحادي الانتقالي فيما يتعلق بمدة ولاية رئيس الوزراء والآثار المترتبة عليها. وقد تم التغلب على هذا التوتر في النهاية باستقالة السيد جدي. وفي خطاب ألقاه أمام البرلمان الاتحادي الانتقالي في بيداوا في 29 أكتوبر 2007، دعا السيد جدي جميع أعضاء البرلمان إلى مساندة الحكومة الاتحادية الانتقالية بقوة مؤكداً على أنه "مع كل نقائصها، فهي توفر برنامج عمل للمضي قدماً نحو إقامة دولة جديدة في الصومال وتحقيق تنميتها". وصرح بأن الوقت قد حان ليتولى شخص آخر قيادة الحكومة ويدفع العملية الجارية في الصومال نحو مرحلتها القادمة، وأكد على أنه قدم استقالته إلى الرئيس. ومن جهته، أصدر الرئيس عبد الله يوسف إعلاناً وافق فيه على استقالة السيد جدي باعتبارها علاجاً للأزمة الدستورية التي بدأت تظهر آنذاك مصرحاً، بين أمور أخرى، بأنه لن يحدث أي "استبعاد أو تهميش لمساعدتي رئيس الوزراء أو يتخذ أي إجراء سلبي آخر ضدهم".

14- بالتالي، تم تعيين سليم أليو إبيرو، نائب رئيس الوزراء، كرئيس وزراء بالإنابة. ومنذ ذلك الحين حل السيد نور حسين، الرئيس السابق للجنة الدولية للصليب الأحمر في

الصومال محله. وبعد مشاورات مكثفة، قام رئيس الوزراء الآن بتشكيل وزارة جديدة تقوم كسابقتها على صيغة اقتسام السلطة بين العشائر الـ45. وصادق البرلمان الاتحادي الفيدرالي بصورة ساحقة على الوزارة الجديدة التي تضم عدداً كبيراً من الاختصاصيين التقنيين بمن فيهم المقيمون في المهجر. وقد واجهت الوزارة الأولى التي عينها رئيس الوزراء رفضاً قوياً داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي وكذلك المجتمع الدولي ونتيجة لذلك كان ينبغي حلها حتى قبل تقديمها إلى البرلمان. وتجدر الإشارة، من بين أمور أخرى، إلى أن عدداً قليلاً فقط من بين أعضائها كانوا من غير البرلمانيين على الرغم من أن البرلمان الاتحادي الانتقالي قد قام بتعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي للسماح بتعيين وزراء من خارج البرلمان.

15- يسرني أن ألاحظ أنه منذ تعيينه، أكد رئيس الوزراء الجديد مراراً على أن المصالحة سوف تكون في محور أنشطته خلال مدة ولايته. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى التأكيدات التي قدمها إلى الاتحاد الأفريقي وكذلك إلى المشاركين في الاجتماع الذي قامت بتنظيمه كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في أديس أبابا في 5 ديسمبر 2007 لمناقشة التطورات المتصلة بالسلم والأمن في الإقليم. وفي بيان رئاسي صدر في 19 ديسمبر 2007، رحب مجلس الأمن من جانبه بتعيين رئيس الوزراء الصومالي الجديد. وأكد مجلس الأمن أن تعيينه يتيح فرصة متجددة لتحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بالمصالحة السياسية، مع معالجة الأزمة الإنسانية في الصومال وتنفيذ نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية مما يؤدي إلى صياغة خارطة الطريق للجزء المتبقي من الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات الديمقراطية في الصومال كما حدده الميثاق الاتحادي الانتقالي.

16- في 17 ديسمبر 2007، أطلع أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال، مجلس الأمن، على الوضع في الصومال. وبهذه المناسبة، اقترح ثلاثة نهج ممكنة بخصوص تدخل المجتمع الدولي في الصومال: بقاء الوضع على ما هو عليه مع استمرار الموقف الحالي "للعمل المعتاد" مع ما يقترن به من احتمال حدوث المزيد من الانفصالات والعنف، والانسحاب المنظم للمجتمع الدولي الذي لا بد أن يعترف بعدم قدرته على حماية السكان وإحلال سلام دائم، وأخيراً إجراءات فورية وفعالة تتخذ على الجبهتين السياسية والأمنية بما فيها إنشاء حكومة للوحدة الوطنية ونشر فرق إضافية لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتحقيق الاستقرار في البلد. وفي بيانه الرئاسي الصادر في 19 ديسمبر، صرح مجلس الأمن بأنه بينما يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الممثل الخاص، فإنه يتطلع إلى سماع تفاصيل أكثر عن المقترحات التي قدمها.

17- سعياً إلى تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي لدعم عملية السلام والمصالحة في الصومال، قمت في أكتوبر 2007 بتعيين ممثل خاص جديد لي في الصومال في شخص السيد نيكولاس بواكير. والسيد بواكير هو مواطن بوروندي شغل عدة مناصب دولية كبيرة بما في ذلك منصب المدير المعني بأفريقيا في مفوضية الأمم المتحدة السامية

للاجئين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد بتمثلي الخاص السابق، السفير على فوم، على جهوده الدؤوبة والتزامه وعلى الدور الرئيسي الذي قام به خلال مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المنعقد في كينيا من أكتوبر 2002 إلى أكتوبر 2004 وخلال المبادرات اللاحقة الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة في الصومال.

18- بعد تعيينه، قام السيد بواكيرا في ديسمبر الماضي بزيارات إلى الصومال وإثيوبيا وكينيا وأوغندا لإقامة اتصالات مبدئية مع السلطات الوطنية المعنية وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون للاتحاد الأفريقي وممثلو المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية. وقد استغل الفرصة للتأكيد على الحاجة إلى جهود متجددة ومتسقة للتغلب على الصعوبات الحالية في الصومال والتأكيد مرة أخرى على تصميم الاتحاد الأفريقي على بذل قصارى جهده للإسهام في الإسراع باستعادة السلام والاستقرار إلى الصومال. ومن المقرر أن يتوجه ممثلي الخاص إلى بلدان أخرى في الإقليم لإجراء المزيد من المشاورات. وفي الوقت نفسه، يجرى اتخاذ الخطوات لتعيين العاملين المطلوبين في مكتبه وكذلك تسهيل نشره مبكراً في مقديشو لتولي القيادة العامة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ثالثاً- الوضع الأمني:

19- بينما استمرت القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في بذل جهود متواصلة من أجل تحسين الوضع الأمني في البلد، ظل الوضع العام محفوفاً بالخطر. ففي مقديشو تقع بين 5 و6 حوادث في المتوسط في اليوم. وقد تضمنت معظم الحوادث التي تم الإبلاغ عنها خلال الفترة قيد البحث استخدام هجمات بالقنابل اليدوية وزرع قنابل على جوانب الطرق وهجمات بمدافع الهاون وإطلاق أسلحة نارية صغيرة ضد القوات التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية وكذلك معارك بين القوات الأمنية والعناصر المناهضة للحكومة والتي يعتقد أن عدداً كبيراً منها ينتمي لميليشيات الشباب المتطرفة وهي جناح الشباب من اتحاد المحاكم الإسلامية.

20- ازدادت الهجمات التي تشنها العناصر المسلحة المناهضة للحكومة الاتحادية الانتقالية بدرجة كبيرة بعد انتهاء مؤتمر المصالحة الوطنية مباشرة في أكتوبر، غير أنها خفت بعد ذلك عقب قيام القوات الإثيوبية والقوات التابعة للحكومة بتكثيف عملياتها في نوفمبر وخاصة في المقاطعات التي تختبئ فيها تلك العناصر المسلحة. وفي 12 ديسمبر 2007، تم نشر الفرق الصومالية التي دربتها القوات الإثيوبية مؤخراً في الجزء الشمالي من مقديشو. وقد أدت هذه الفرق المدربة على نحو أفضل والمزودة بالمعدات اللازمة إلى التمكين من تعزيز وجود القوات الحكومية في الميدان.

21- خلال الأسابيع الماضية، قامت القوات المناهضة للحكومة بتمديد أنشطتها في المناطق التي كانت آمنة من قبل ولو أنها لم تكن بالضرورة واقعة تحت سيطرة الحكومة. ويبدو أن استراتيجيتها تتمثل في إضعاف الحكومة الاتحادية الانتقالية على نحو أكبر من خلال زعزعة الاستقرار في أكبر عدد ممكن من المناطق مع إدراكها التام أن الحكومة لا تتوفر لديها الآن القدرة لنشر أعداد كبيرة من الفرق في كافة المناطق.

22- في منطقتي وسط جوبا وجنوبها، تم الإبلاغ عن قيام الشباب بتدريب مجندين جدد وأنهم يخططون لشن هجمات مستغلين انعدام الاستقرار الذي خلفته المعارك التي نشبت بين العشائر وخاصة بشأن جمع الإيرادات من ميناء كيسمايو.

23- خلال الأشهر المنصرمة، ازداد التوتر بين إقليم بونت لاند شبه المستقل وجمهورية صومالي لاند التي أعلنت ذاتياً استقلالها. وفي 17 سبتمبر 2007، اشتبكت القوات الموالية لسلطات بونت لاند مع الميليشيات المحلية المؤيدة لصومالي لاند بالقرب من لاسكانود، عاصمة إقليم سول المتنازع عليه في الجزء الأوسط من شمال الصومال. وقد تصاعد القتال الذي استمر لفترات متقطعة خلال الجزء المتبقي من سبتمبر 2007، في شهر أكتوبر، مما أودى بحياة العديد وأدى إلى المزيد من التدهور في الوضع السائد في إقليمي سوف وساناغ. وظلت لاسكانود منذ ذلك الوقت تحت سيطرة قوات صومالي لاند. وعند استكمال هذا التقرير، كانت التقارير تشير إلى اندلاع القتال من جديد بين الجانبين. إن هذه المعارك المتكررة التي تشكل مصدراً للقلق البالغ وخاصة مع كونها تؤثر على منطقة ظلت تتمتع بالسلام بدرجة كبيرة من قبل، تتصل بالمطالبات بالأراضي المتنازع عليها من قبل الجانبين: بينما تطالب بونت لاند بأجزاء من المنطقة بالنظر إلى التكوين العرقي لسكانها وارتباطهم عشائرياً ببونت لاند، تؤكد صومالي لاند أن الإقليم المتنازع عليه يقع داخل حدودها منذ عهد الاستعمار.

24- شهدت الفترة قيد البحث أيضاً حوادث شملت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ففي 8 أكتوبر 2007، استهدفت هجمات بمدافع الهاون موقعاً للبعثة على الكيلو 4، ولم تحدث أي خسائر نتيجة لتلك الهجمات. وفي 24 أكتوبر، عانى ثلاثة جنود من أضرار طفيفة عقب هجمة بالقنابل تم شنّها على موقع البعثة على الكيلو 4. وفي 19 ديسمبر، هاجم متمرّدون قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي كانت تحرس المطار وقد تم صد هذه الهجمة دون حدوث أي خسائر بالنسبة للبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

25- إن الصومال تعد إحدى أكثر المناطق المحفوفة بالخطر من جراء القرصنة في العالم. طبقاً للإحصائيات المتوفرة، سجلت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2007، 26 حادثة ضد سفن كانت تبحر في المياه الصومالية أو بالقرب منها، وفي ذلك إشارة أخرى إلى عدم توفر المراقبة الساحلية الفعالة في البلد. وخلال السنوات الماضية، كان عدد من البلدان التي تم أخذ مواطنيها كرهائن أو تعرضوا للاختطاف

في المياه الصومالية يتصل بالاتحاد الأفريقي بانتظام. فعلى سبيل المثال، في 26 أغسطس 2007، بعثت حكومة باكستان برسالة رسمية إلى المفوضية لمساعدتها على ضمان إطلاق سراح مركبين من مراكبها مع طاقمهما كان قد تم اختطافهما من قبل قراصنة على مقربة من الصومال.

26- إن هذا الوضع يفرض، من بين أمور أخرى، تهديداً أمام تسليم المساعدات الإنسانية خاصة وأن 80% تقريباً من المساعدات التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي إلى الصومال، يتم شحنها عن طريق البحر. وعلى ضوء هذه الخلفية، وجه برنامج الغذاء العالمي والمنظمة البحرية الدولية نداءات من أجل بذل جهود دولية متنسقة لمعالجة هذه المشكلة وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب قراره رقم 1772 (2007) "بتشجيع الدول الأعضاء التي تشغل سفناً بحرية أو طائرات عسكرية في المياه الدولية والمجال الجوي المتاخم لسواحل الصومال على توخي الحذر من مواجهة أي حادث من حوادث القرصنة في هذه المنطقة واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الملاحة البحرية التجارية وخاصة نقل المعونات الإنسانية في مواجهة أي من مثل هذه الأعمال طبقاً لأحكام القانون الدولي ذي الصلة". وفي 2 أكتوبر 2007، وجهت الحكومة الفرنسية رسالة إلى المفوضية أكدت فيها استعداد فرنسا للقيام عن طريق أسطولها البحري بمرافقة السفن التي تنقل إمدادات إنسانية من برنامج الغذاء العالمي إلى الصومال. وأود أن أرحب بالخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة الفرنسية منذ ذلك الوقت وكذلك بالمشاورات التي أجراها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد من أجل تسهيل التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وخاصة عند اقتراب السفن التي تتم مرافقتها من الأرصفة.

رابعاً- الوضع الإنساني:

27- إن انعدام الأمن السائد في مقديشو خصوصاً وفي الصومال عموماً قد أثر على نحو سلبي على الوضع الإنساني في البلد. وأدى العنف والقتال في مقديشو إلى حدوث عدد من الخسائر فيما بين السكان المدنيين وخاصة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2007. وعلاوة على ذلك، حدث خلال الأشهر الماضية نزوح كبير للسكان المدنيين. فطبقاً للأمم المتحدة، نزح أكثر من 240,000 شخص خارج مقديشو منذ نهاية شهر أكتوبر 2007، وفي منتصف ديسمبر، بلغ إجمالي عدد المدنيين الذين فروا من المدينة في 2007 حوالي 600,000 شخص. وبينما يظل انعدام الأمن السائد في مقديشو سبباً رئيسياً لهذا النزوح، فهناك عوامل ثانوية أخرى تسببه ومن بينها عدم توفر سبل الرزق وطلب السلطات إخلاء بعض المناطق من سكانها لتسهيل عمليات التفقيش التي تقوم بها القوات التابعة للحكومة من أجل اقتلاع عناصر المتمردين كجزء من جهودها الرامية إلى استعادة الأمن.

28- بينما توجه معظم المشردين داخلياً إلى إقليم شيبلي الجنوبي وخاصة أفجوي التي تبعد 30 كيلو متراً غرب مقديشو، فر عدد كبير من الناس إلى مناطق أبعد مثل باي

- ومودوج وحيران. وتشكل هذه التحركات السكانية عبئاً إضافياً على كاهل المجتمعات المضيفة التي تواجه بالفعل وضعاً إنسانياً حرجاً مقترناً، نتيجة لانعدام الأمن، بتعطّل في أسواق الماشية والأسواق الزراعية في مقديشو التي كانت توفر دخلاً مهماً للمنتجين الذين يقيمون في جنوب ووسط شيبلي. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القتال الذي اندلع بين قوات بونت لاند وصومالي لاند قد أدى أيضاً إلى نزوح السكان على نطاق واسع. فالتقارير تشير إلى أن 30000 مشرد ضعفاء وفي حاجة للمساعدة.
- 29- يشكل انعدام الأمن السائد في البلد عقبة خطيرة أمام تسليم المساعدات للسكان الذين يحتاجون إليها ولا سيما مع استمرار الإبلاغ عن حوادث تستهدف المنظمات الإنسانية والعمال في المجال الإنساني. كما أن الجهود الإنسانية تعاق أيضاً من جراء المتاريس الخاصة الموضوعة على الطرق بما في ذلك الطريق بين مقديشو وأفجوي الذي يعتبر منطقة رئيسية للعمليات الإنسانية. وعلى الرغم من الإعفاءات التي منحتها الحكومة الاتحادية الانتقالية، صرح العمال الإنسانيون بأنه يطلب منهم في كثير من الأحوال أن يدفعوا ضرائب عند هذه المتاريس التي بلغ عددها 336 في شهر نوفمبر 2007. ونتيجة لذلك، تضاعفت تكلفة النقل بينما تتعطل المساعدات الإنسانية المطلوبة بالحاح.
- 30- على ضوء هذا الوضع، أرحب بالمناقشات بين الأمم المتحدة والسلطات الصومالية بهدف معالجة المشاكل التي تواجه والتغلب على انعدام الثقة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والوكالات الإنسانية الدولية، وكذلك بتعهد رئيس الوزراء حسن حسين بأن تقوم حكومته بتوفير الدعم الكامل لجهود الإغاثة. ومن جانبها، استغلت المفوضية كل فرصة للتأثير على السلطات الصومالية لكي تبذل كافة الجهود الممكنة من أجل تسهيل أعمال المنظمات الإنسانية ووصولها إلى السكان المحتاجين.
- 31- على الرغم من البيئة المتسمة بالتحدي التي تعمل في إطارها، فإن المنظمات الإنسانية تستمر في القيام بدور مهم في تخفيف معاناة السكان المتضررين. ومن ثم، بدأ تنفيذ برنامج "للتغذية بالسوائل" في مقديشو بينما يتم توزيع المواد الغذائية التي يستفيد منها حوالي 180000 شخص على طول الطريق بين مقديشو وأفجوي. وفضلاً عن ذلك، رست عدة سفن تابعة لبرنامج الغذاء العالمي يرافقها الأسطول البحري الفرنسي، محملة بالمعونات الغذائية في ميناء ماركا البحري. كما تم الاضطلاع بحملة للتطعيم تهدف إلى تحصين الأطفال والنساء في عدة مستوطنات واقعة على طول طريق مقديشو/أفجوي. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال الإغاثة في الصومال يتم الاضطلاع بها من قبل شركاء محليين ومواطنين عاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة حيث أن الظروف الأمنية لا تسمح بنشر عاملين دوليين. وأود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأفريقي لجميع العاملين المعنيين لشجاعتهم وتفانيهم.
- 32- إن المناشدة القوية من أجل الصومال لسنة 2008 والتي تم توجيهها في 11 ديسمبر 2007، تبلغ قيمتها ما يناهز 406 مليون دولار أمريكي، يتوفر منها بالفعل أكثر من

26 مليون دولار أمريكي بقليل. ومن بين أمور أخرى، تتمحور الأولويات المحددة في المناشدة القوية من أجل الصومال حول ما يلي: توفير المساعدة لحوالي 15 مليون محتاج، وحماية واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز القدرات المحلية على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والاستعداد للاستجابة للكوارث. وإنني أناشد المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الأعضاء التي تستطيع القيام بذلك، الإسهام بتقديم مساعدات مالية لتغطية المتطلبات المستحقة في إطار المناشدة القوية من أجل الصومال. وقد بلغت هذه المناشدة بخصوص سنة 2007 ما قيمته 383 مليون دولار أمريكي، تم استلام مبلغ 275 مليون دولار أمريكي منها بحلول منتصف ديسمبر.

33- كجزء من صلاحياتها وعلى الرغم من القيود التي تواجهها، استمرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تقديم الخدمات الطبية بما فيها توفير العلاج في حالة الأمراض البسيطة والجروح الناجمة عن الطلقات النارية والعلاج للنساء الحوامل والأطفال لعدد يتراوح بين 200 و500 شخص في الشهر. كما أنها توفر المياه للسكان الذين يقيمون في المناطق المتاخمة لمقر البعثة في مقديشو.

خامسا- تنفيذ صلاحيات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتخطيط الطوارئ لعملية ممكنة للأمم المتحدة:

34- خلال الفترة قيد البحث، لم يحدث أي تقدم يذكر فيم يتعلق بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وذلك نتيجة للقيود المالية واللوجستية المستمرة التي تواجه المفوضية. ويبلغ إجمالي الميزانية الخاصة بالبعثة لمدة سنة حوالي 622 مليون دولار أمريكي. وحتى الآن، تمت المساهمة بأكثر من 32 مليون دولار أمريكي بقليل قدمها على وجه الحصر شركاء الاتحاد الأفريقي وهم الاتحاد الأوروبي، إيطاليا، السويد، الصين وجامعة الدول العربية. وقد تعهدت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ 85 مليون جنية إسترليني لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقدمت مساعدات لإنشاء وحدة تخطيط إدارة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما تعهد الاتحاد الأوروبي أيضاً بتقديم مبلغ 5 ملايين يورو لهذه الوحدة و500ر000 يورو لتغطية تكلفة التأمين بالإضافة إلى المساعدة الفنية بخصوص المسائل المتعلقة بالميزانية. وقامت الأمم المتحدة بنشر فريق مكون من خبراء عسكريين ومدنيين في مقر الاتحاد الأفريقي لدعم تخطيط البعثة وإدارتها. فضلاً عن ذلك، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم اللوجستي الكبير للفرقة الأوغندية وكذلك معدات الاتصالات للمقر الاستراتيجي للبعثة في أديس أبابا وقد تعهدت بتسهيل عملية النقل إلى الصومال للبلدان المساهمة بجنود. وتعهدت الناتو أيضاً بتوفير جسر جوي لنقل الجنود إلى الصومال. وكما سبق إبلاغ المجلس به من قبل، فإن الجزائر قد وفرت جسراً جويًا للنشر الأولى للفرق بينما عرضت كينيا تسهيلات أخرى دعماً للعملية. ومن جانبها، تعهدت نيجيريا بتقديم مساهمة مالية قيمتها مليوني (2) دولار أمريكي. ومع ذلك، فمن الواضح أن الموارد والدعم اللوجستي الذي تم حشده حتى الآن لا

يزال قليلاً بالنسبة للمطلوب فعلاً للنشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومساندة عملياتها.

35- وبالتالي وإلى الآن لا يوجد في مقديشو سوى كتيبتين أوغنديتين وفرقة استطلاع مكونة من 192 جندياً بوروبندياً تم نشرهم يومي 23 و24 ديسمبر 2007 وذلك من بين العناصر الثمانية آلاف (8000) الذين يشكلون القوة التي رخص بها المجلس في يناير 2007. غير أنه حتى وقت كان استكمال التقرير الحالي، كان يتم اتخاذ الإجراءات لنشر الوحدات العسكرية الرئيسية للفيلق الأول من الكتيبتين اللتين وعدت بهما بوروبندي. تقدم الولايات المتحدة الدعم الضروري من أجل نشر هذه الوحدات العسكرية. ويتوقف نشر الكتيبة البوروبندية الثانية على تعبئة المساعدة الضرورية في مجال التجهيزات الرئيسية والدعم اللوجستي في ساحة العمليات ودفع أجور القوات لم يتم تحديد أي جدول لنشر الوحدات العسكرية التي التزمت بها غانا (350 جندياً) ونيجيريا (كتيبة مكونة من 850 جندياً) بتقديهما. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مبعوث غينيا قام بزيارة إلى أديس أبابا من أجل بحث سبل نشر الوحدات العسكرية التي وعدت بها بلاده، وتقدم المقوضية أيضاً إرسال بعثة إلى نيجيريا في إطار متابعة الاقتراح الذي قدمه هذا البلد. خلال الفترة قيد البحث، لم يتم تسجيل أي عرض جديد للمساهمة بالقوات. في هذا الصدد، أوضحت بعض الدول الأعضاء التي التمس منها المقوضية ذلك أنها ليست قادرة على تقديم القوات كما أن دولا أخرى لم ترد رسمياً على الطلب الذي تم توجيهه لها.

36- وعليه، لم تكن البعثة الأفريقية في الصومال قادرة على توسيع أنشطتها. لا تزال البعثة تقدم الحماية للشخصيات البارزة والقيام بالدوريات من أجل إرساء الثقة في النواحي القريبة من منطقة عملياتها وكذلك ضمان حراسة المطار والميناء والكيلو متر 4 لفيلا صوماليا، مقر الرئاسة. خلال مؤتمر المصالحة الوطنية، ساهمت البعثة الأفريقية في الصومال في ضمان الأمن كما استمرت البعثة في تسلم الأسلحة التي وضعتها مختلف العناصر المسلحة بهدف التخزين والتدمير. وإضافة إلى هذا وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، تقدم البعثة دعماً إنسانياً محددًا للسكان المحليين كما تقدم، حسب الطلب، عناصر لحراسة المنظمات الإنسانية.

37- أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للقوات الأوغندية على الجهود التي بذلتها بالرغم من الظروف الصعبة التي تعمل فيها، كما أوجه شكري إلى الحكومة الأوغندية لالتزامها المتواصل بإحلال السلام وتحقيق المصالحة في الصومال. وأود أيضاً أن أشكر حكومة بوروبندي لمساهمتها بهذه القوات. وفي الأخير، اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للدول الأعضاء وكذلك لجميع شركاء الاتحاد الأفريقي الذين قدموا الدعم للبعثة الأفريقية في الصومال.

38- في نهاية شهر سبتمبر الماضي، نظمت المقوضية زيارة عمل إلى الصومال استغرقت خمسة أيام لفائدة الملحقين العسكريين الأفريقيين المتواجدين في أديس أبابا خلال هذه الزيارة، أجرى المحادثات مع قائد القوة ومسئولي الحكومة الانتقالية.

سمحت لهم هذه المحادثات بمعرفة احتياجات البعثة الأفريقية في الصومال بشكل أفضل فيما يتعلق بعدد الجنود والتجهيزات، من المقرر القيام بزيارة مماثلة للمحلين العسكريين غير الأفريقيين ليتمكنوا من معرفة وضع البعثة الأفريقية في الصومال واحتياجاتها.

39- تقدم البعثة الأفريقية في الصومال، من بين أمور أخرى، وفي حدود إمكانياتها وعند الحاجة، دعماً فنياً وغيره لجهود نزع السلاح وتحقيق الاستقرار في هذا الإطار، عقدت المفوضية في بداية شهر أكتوبر من السنة الماضية عقب طلب تقدمت به الحكومة الانتقالية اجتماعاً تم تخصيصه لمشكلة الأسلحة الخفيفة في الصومال بمشاركة المركز الإقليمي للأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي الذي يقع مقره في نيروبي. أوصى الاجتماع الذي شارك فيه ممثلو خلية الدعم والتخطيط للبعثة الأفريقية في الصومال والمكتب الخاص بالصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الانتقالية، بأن يتم إرسال بعثة إلى مقديشو بقيادة الاتحاد الأفريقي، تضم المنظمات الدولية المعنية وذلك حتى تحدد، بالنظر للظروف الحالية السائدة في الصومال، الطريقة التي يمكن من خلالها القيام بأنشطة تتعلق بعملية نزع السلاح والتوطين والتسريح وبحث إجراءات إدماج مشكلة الأسلحة الخفيفة، وعملية نزع السلاح والتوطين والتسريح في نشاط البعثة الأفريقية في الصومال، وبحث سبل تعزيز القدرات المؤسسية الصومالية وتقييم إدارة عملية وضع الأسلحة التي جمعتها البعثة الأفريقية في الصومال وتحديد وسائل تحسين هذه الإدارة. ستتوجه البعثة إلى مقديشو فور الانتهاء من التحضيرات المطلوبة.

40- في إطار مهمة البعثة، عقدت خلية الدعم والتخطيط بفضل المساعدة المالية للحكومة الإيطالية، اجتماعين للتنسيق وتبادل المعلومات مع الوكالات الرئيسية للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى في كل من نيروبي وأديس أبابا من 11 إلى 16 نوفمبر ومن 6 إلى 9 ديسمبر 2007. كانت ورش العمل هذه ترمي أساساً إلى تحديد الانسجام الموجود بين البعثة الأفريقية في الصومال والأطراف الفاعلة الأخرى الموجودة في الصومال وكذلك مجالات التعاون المحتملة، ودعم قدرات تخطيط البعثة الأفريقية في الصومال وإيجاد حلول متناسقة للاحتياجات الحالية للصومال من خلال تبادل المعلومات. تم في هذا الصدد، صياغة عدد من التوصيات بما في ذلك إنشاء فريق عمل يضم جميع الأطراف المعنية وإعادة بحث مهمة البعثة الأفريقية في الصومال من أجل إبراز المسائل المرتبطة بحماية حقوق الإنسان وإقرار زيارات مشتركة بين البعثة الأفريقية في الصومال والأمم المتحدة إلى الصومال وحضور سياسي معزز في مقديشو من أجل دعم مسار المصالحة بشكل أكثر فعالية. من المقرر في هذا الصدد، عقد اجتماع ختامي في أديس أبابا في الأسابيع القادمة من أجل تعزيز التوصيات التي تمت صياغتها وفتح المجال لتنفيذها.

41- كما هو مذكور أعلاه قرر المجلس يوم 18 يوليو 2007 تمديد مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفترة إضافية مدتها ستة شهور. ورحب مجلس الأمن للأمم

المتحدة في قراره (2007) 1772 بتاريخ 20 أغسطس 2007، هذا التمديد وأكد المجلس نداه العاجل إلى الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الأفريقي لتقديم المساعدة الفنية واللوجستية والمالية التي تحتاج إليها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لبلوغ العدد المرخص به بسرعة ومواصلة عملياتها. ووجه المجلس كذلك نداء إلى جميع الدول الأعضاء لمدّ البعثة بالجنود والعاملين الذين تحتاج إليهم. وأشار المجلس مرة أخرى إلى ضرورة نشر قوة لحفظ السلام للأمم المتحدة في الصومال تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتدعم الاستقرار على الأمد الطويل وإعادة البناء لفترة ما بعد النزاع في الصومال. وفي انتظار نشر هذه القوة طلب المجلس من الأمم المتحدة اتخاذ مجموعة من التدابير لتقديم الدعم المالي واللوجستي والفني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وهذا في إطار أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

42- في إطار متابعة تنفيذ هذا المقرر، وجّهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإطلاعه على نداء المجلس بغية نشر قوة لحفظ السلام للأمم المتحدة في الصومال وفي انتظار ذلك، تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعربت عن أمني في أن تبحث الأمم المتحدة الوضع في الصومال بما يتطلب ذلك من مرونة بحيث يؤخذ في الاعتبار كون الجوانب السياسية وتلك المتعلقة بحفظ السلام تترابط ارتباطاً وثيقاً وتتداعى فيما بينها وساندت في نفس الوقت موقف الأمين العام الواردة في تقريره حول الوضع في الصومال المؤرخ في 25 يونيو 2007 والذي يعتبر أن نشر قوة للأمم المتحدة لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت تدعم عملية سياسية وليس كبديل لهذه العملية. وأشارت إلى انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي كانت تجري أعماله في ذلك الوقت، وإلى واجب المجتمع الدولي في تشجيع الصوماليين ومساندتهم بشكل أقوى لتعزيز فرص السلام والمصالحة. وأشارت كذلك إلى أن عدم تقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي للعملية الجارية سوف يحطم ما تم تحقيقه من تقدم في الصومال ويعرض المنطقة لعواقب خطيرة ويزيد في معاناة أهل الصومال.

43- رداً على رسالتي، استلمت يوم 24 سبتمبر 2007 رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة أشار فيها إلى أن الأولوية الفورية بالنسبة للمجتمع الدولي في هذه المرحلة هي في نظره مساعدة جميع الأطراف الصومالية على العمل سوياً في إطار عملية سلام حقيقية وذات مصداقية. وأشار إلى الأهمية التي يكتسبها توفير الشروط المعلن عنها في تقرير 25 يونيو 2007، وذلك قبل نشر قوة محتملة لحفظ السلام للأمم المتحدة. وأضاف أن مؤتمر المصالحة الوطنية لم يكن في نظر الأمم المتحدة، قادراً على توفير مثل هذه الشروط وهذا ما لا يبّرر إعادة النظر في موقف الأمم المتحدة من هذه المسألة. وفي الوقت ذاته، أعرب عن استعداد الأمم المتحدة لتبحث مع الاتحاد الأفريقي السبل والوسائل الكفيلة بتقديم دعم أقوى لبعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيزها وتوسيع وجودها في الميدان.

44- أكد الأمين العام في تقريره بتاريخ 7 نوفمبر 2007 حول الوضع في الصومال، اقتناعه بأن نشر قوة لحفظ السلام للأمم المتحدة لا يمكن القيام بها كخيار واقعي يكتب له الدوام، وذلك نظراً للوضع الأمني والسياسي السائد على أرض الواقع. واقترح دراسة الخيارات الأمنية الإضافية ولا سيما نشر قوة صلبة أو ائتلاف متعدد الجنسيات. وفي القرار رقم (2007) 1772 والبيان الرئاسي بتاريخ 17 ديسمبر 2007، حث مجلس الأمن المجتمع الدولي على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعا الأمين العام إلى التشاور مع الاتحاد الأفريقي بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن تقديمه إلى البعثة ومواصلة تعزيز الخطط الموجودة لنشر قوة محتملة للأمم المتحدة لحفظ السلام تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت الذي كان يجري فيه استكمال صياغة هذا التقرير، كان فريق للأمم المتحدة موجوداً في أديس أبابا لإجراء مشاورات مع المفوضية في إطار تقييم احتياجات البعثة ونوع الدعم الذي تحتاج إليه، والجهود الرامية إلى إعداد خطة عمل.

سادساً- حظر الأسلحة:

45- يعلم المجلس بأن مجلس الأمن للأمم المتحدة في قراره رقم (1992) 733 المؤرخ في 23 يناير 1992، كان قد قرر، بهدف إعادة السلام والاستقرار إلى الصومال، أن تفرض جميع الدول على الفور حظراً شاملاً وكاملاً على جميع الأسلحة والتجهيزات العسكرية الموجهة للصومال إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك. ومنذ ذلك الحين بذلت جهود متواصلة لضمان متابعة وتطبيق الحظر على الأسلحة واحترام أحكام قرار مجلس الأمن.

46- في 17 يوليو 2007، قام رئيس لجنة مجلس الأمن التي أنشئت بموجب القرار (1992) 751 المتعلق بالوضع في الصومال، بعرض تقرير فريق المراقبة حول الصومال على رئيس مجلس الأمن. أشار الفريق في تقريره إلى "أن الأسلحة المنتشرة في وسط وجنوب الصومال بصفة خاصة، لم تكن متعددة ومتنوعة بمقدار ما هي عليه الآن منذ مطلع التسعينات. وأضاف أن معظم هذه الأسلحة يبدو أنها أدخلت إلى الصومال عن طريق التهريب ووقعت بين أيادي مختلف الفصائل الصومالية الرئيسية، بينما تم إدخال جزء آخر منها عن طريق المهربين من خلال سوق "بقراة" لبيع الأسلحة في مقديشو.

47- قدم فريق المراقبة عدداً من التوصيات الرامية إلى تعزيز الحظر على الأسلحة. غير أنه أبرز أن تنفيذ هذه التوصيات يتوقف على إنشاء حكومة قابلة للدوام في الصومال. أكد فريق المراقبة على ضرورة قيام الحكومة الانتقالية بفرض سلطتها بشكل واضح وإقامة المؤسسات الحكومية الضرورية لهذا الغرض من أجل التحكم في المشاكل المستمرة والشائكة المضافة إلى انعدام الأمن. من بين العوامل التي أدت إلى عدم استتباب الأمن، أشار الفريق إلى التدفق المتواصل للأسلحة ووجود مجموعات

مسلحة قوية تنفلت من مراقبة الحكومة الانتقالية وغياب المراقبة القانونية في المجال الاقتصادي والمراقبة على حدود وسواحل الصومال.

48- أبرز مجلس الأمن في قراره (2007) 1766 الصادر في 23 يوليو 2007 أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالتقيد التام بالإجراءات التي ينص عليها القرار (1992) 733 وأوضح أنه سيفكر، على ضوء تقرير فريق المراقبة، فيما يمكن القيام به بشكل ملموس من أجل تحسين تنفيذ واحترام الحظر على الأسلحة وقرر في نفس الوقت تمديد فترة مهمة فريق المراقبة وطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة تكوين فريق المراقبة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر في قراره (2007) 1772 الصادر في 20 أغسطس 2007، أبرز مجلس الأمن المساهمة المستمرة للحظر على الأسلحة في إقرار السلام والأمن في الصومال وطلب من جميع الدول الأعضاء وبخاصة دول المنطقة الالتزام بالاحترام الكامل للحظر مؤكداً على نيته في البحث بشكل عاجل على وسائل زيادة فعاليته بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات محددة من أجل دعمه.

49- في 14 ديسمبر 2007، بعث منسق فريق المراقبة برسالة إلى المفوضية يطلب فيها الترخيص للبعثة الأفريقية في الصومال بزيارة مستودعات الأسلحة التي أنشأتها البعثة في الصومال. ترمي هذه الزيارة إلى تسجيل خصوصيات الأسلحة المحتجزة أو التي تم العثور عليها والقيام بتحقيقات حول منتجي هذه الأسلحة وشبكات تسليمها. حتى وقت استكمال التقرير الحالي، كانت المفوضية بصدد بحث الطريقة التي يمكنه من خلالها تسهيل هذه الزيارة التي ينوي فريق المراقبة القيام بها.

سابعاً- ملاحظات:

50- يجب الاعتراف من خلال تحليل تطور الوضع خلال الستة شهور الماضية بأن التقدم المحرز في تعزيز السلام والمصالحة المستدامة في الصومال لا زال محدوداً جداً، إذ أن الوضع في الصومال لا زال بعد خمس عشرة سنة من اندلاع الحرب الأهلية وبعد أربع سنوات تقريبا من انتهاء مؤتمر المصالحة الوطنية المنعقد في كينيا بإشراف "الإيجاد"، متميزاً بالعنف واستمرار عدم استتباب الأمن وغياب هياكل الإدارة الفعالة القادرة على الاضطلاع بمهامها لا سيما تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبأزمة إنسانية خطيرة وانهيار اقتصادها، كل هذه العناصر التي قدم السكان بسببها تضحيات كبرى. لقد أثر هذا الوضع بشكل خطير على السلم النسبي الذي كان سائداً في مناطق أخرى من البلاد لا سيما منطقة الصومال كما أنه أدى إلى عدم استتباب الأمن بشكل إضافي في منطقة تعترضها صعوبات ضخمة في مجال الأمن.

51- إذا كان انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية في مقديشو من منتصف يوليو إلى نهاية أغسطس 2007، قد سجل مرحلة هامة في الجهود الرامية إلى تعزيز العملية السياسية المفتوحة أمام الجميع ، فإن المؤتمر لم يتوصل في الحقيقة إلى النتائج المرجوة أي لجعل مختلف الأطراف الصومالية تسير سويا في طريق السلام الدائم. وعلى الرغم من أن الحكومة الانتقالية قد اتخذت إجراءات لضمان مصداقية العملية، فإن أطراف مهمة في النزاع قد قاطعت المؤتمر، بل لم يتردد بعضها في اللجوء إلى العنف وأحيانا إلى أعمال إرهابية بأثم معني الكلمة لبلوغ أهدافها السياسية وإعاقة كل جهد يرمي إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع. ومما زاد الطين بلة الانشقاقات الواقعة بين المؤسسات الفيدرالية الانتقالية، وغياب الانسجام في صفوفها، وبخاصة على مستوى الحكومة من خلال الخلاف الناشئ بين الرئيس ورئيس الوزراء السابق زيادة على قلة الموارد البشرية والمالية والضرورية لإدارة المؤسسات الصومالية وكذلك عوامل أخرى. كما لا توجد متابعة فعلية وفورية لتوصيات مؤتمر المصالحة الوطنية.

52- بعد انقضاء اثني عشر شهرا من اتخاذ قرار نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ، لم يتم نشر سوى ربع العدد المرخص به. وعلى الرغم من النداءات الكثيرة الموجهة أولا من الاتحاد الأفريقي ثم من مجلس الأمن للأمم المتحدة في عدة قراراته وبياناته الرئاسية، فإن الدعم المالي واللوجستي الذي تم حشده حتى اليوم والمتأتي أساسا من شركاء الاتحاد الأفريقي، هو أدنى بكثير مما هو مطلوب لنشر كل أفراد البعثة، وضمان تنفيذ عملياتها الميدانية ومدّها بالمعدات التي تحتاج إليها. كما أن المساهمة بالقوات المععلن عنها من جانب الدول الأعضاء لا تمثل سوى ما يزيد بقليل عن نصف العدد المرخص به. ويحرم هذا الوضع البعثة من جزء كبير من القدرات والعناصر الأساسية التي تحتاج إليها لا سيما في المجال البحري. كما يزيد في صعوبة الجهود التي تبذلها المفوضية لحمل المجتمع الدولي على تقديم دعم أوفر يكون في مستوى المسؤوليات التي تتحملها تجاه الصومال وأهله.

53- إن غياب الانسجام ووحدة الآراء داخل الإقليم تعتبر كذلك من العوامل التي تفسر النتائج المحدودة التي تحققت حتى اليوم. وكما تدل على ذلك التجربة، فإن الانسجام الإقليمي هو عامل أساسي في كل جهد يرمي إلى تعزيز السلم والمصالحة بشكل دائم في الصومال. وإذا لم يتم توفير بيئة إقليمية أفضل، فإن الحكومة الفيدرالية الانتقالية التي جاءت تنويجا لعملية متواصلة على المستوى الإقليمي والدولي، سوف تستمر في مواجهة صعوبات جمة أثناء أداء مسؤولياتها.

54- أخيراً، فإن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي يظل غير مناسب. ويتعين بذل مزيد من الجهود لبناء وتعزيز قدرات المؤسسات الفيدرالية الانتقالية، لكي تستطيع أن تلعب دورها كاملا كما ينتظر منها. ويطلب بذل مجهود خاص لتسهيل نشر البعثة كاملا والسماح لها بأداء مهمتها. ويطلب القيام بعمل عاجل للسماح بنشر قوة للأمم المتحدة

لتخلف بعثة الاتحاد الأفريقي وتدعم عملية إعادة البناء والاستقرار على الأمد الطويل في الصومال.

55- عندما استعادت الحكومة الفيدرالية الانتقالية في نهاية 2006 مراقبة مقديشو وجزء كبير من البلاد، اتفق المجتمع الدولي بكامله على أن ذلك كان يشكل فرصة لا سابق لها لإقامة الهياكل الحكومية في البلاد ووضع حد نهائي للعنف الذي يجتاح الصومال منذ عقد من الزمن وما يعانیه أهله من آلام. غير أنه كما أشار إليه المجلس في بيانه الصحفي يوم 20 ديسمبر 2007 من الواضح اليوم أن الأطراف الصومالية ولا كذلك المجتمع الدولي لم يغتنما هذه الفرصة لحشد الإرادة السياسية المطلوبة لإحلال السلام والمصالحة في الصومال.

56- على الرغم من تضييع هذه الفرصة وضياح وقت ثمين، فإن تغيير الوضع الحالي والتوصل إلى سلام ومصالحة دائمين هما في متناول اليد شريطة أن تقوم الأطراف المعنية الصومالية والمجتمع الدولي بعمل حازم على النحو الآتي:

(1) يجب على الحكومة الفيدرالية بادئ ذي بدء أن تقوم عاجلا بتنفيذ مقررات مؤتمر المصالحة الوطنية وتنتهج سياسة ترضي كافة الأطراف المعنية الصومالية التي تتخلى عن العنف سواء كانت في داخل أو خارج الصومال وهذا طبقا للميثاق الفيدرالي الانتقالي. وإن الاتحاد الأفريقي على استعداد لتقديم دعمه في هذا الاتجاه بالتعاون الوثيق مع المتعاملين الدوليين المعنيين. أن تشكيلة الحكومة الجديدة والضمانات التي أكد عليها رئيس الوزراء بشأن المصالحة الوطنية هي عناصر مشجعة ينبغي أن تتبعها الأعمال. وفي نفس الوقت ينبغي للمؤسسات الفيدرالية الانتقالية أن تعمل على تعزيز الوثام والانسجام بينها وتدعم وحدتها في العمل.

(2) ينبغي للمجتمع الدولي بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن يتخذ الإجراءات الضرورية لتعزيز قدرات المؤسسات الفيدرالية الانتقالية بغية مساعدتها على تحمل مسؤوليتها الكاملة علما بأن الجهود الرامية إلى تعزيز السلام ودعم المصالحة الوطنية وتسهيل إعادة البناء والتعمير، لن تتوج بالنجاح إلا إذا كانت مدعومة من جانب هياكل حكومية فعالة ولا سيما في مجالات الأمن والإدارة والعدالة، وعن طريق توسيع امتداد سلطة الحكومة الفيدرالية الانتقالية. خلال الأسابيع القادمة ينوي الاتحاد الأفريقي استشارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي ومؤسسات أفريقية أخرى ذات الاختصاص بهدف إرسال فريق لتقييم الوضع في أقرب وقت ممكن وذلك للتعرف على الاحتياجات الكبرى للحكومة وتقديم توصيات حول أفضل السبل لحشد الدعم المطلوب سواء في أفريقيا أو خارج القارة.

(3) ينبغي نشر البعثة الأفريقية في الصومال لدعم عملية إحلال الاستقرار في البلد والمساعدة على استحداث الجو السياسي اللازم لضمان مشاركة جميع الصوماليين في عملية المصالحة على نحو بناء. ويفترض تحقيق هذا الهدف

الاستجابة السريعة للدول الأعضاء إلى النداءات المتكررة التي وجهت إليها منذ الأشهر الماضية والتي تطلب منها التزويد بالقوات والموظفين الآخرين المطلوبين حتى يتسنى للبعثة بلوغ العدد اللازم والمسموح به. وستقوم المفوضية بتحديد الطرق الأكثر نجاعة للتعامل مع الدول الأعضاء ، بما في ذلك إرسال بعثات توعية إلى البلدان التي من المحتمل أن تساهم بالقوات لتفسر لها، بمزيد من البيداغوجيا، كيف يمكنها الاستجابة لحاجات البعثة في حدود قدراتها.

يتطلب النشر الشامل للبعثة الأفريقية في الصومال أيضا تعبئة الدعم اللوجستي والمزيد من الموارد. وأوضح أنه بإمكان شركائنا الاضطلاع بدور حاسم في هذا الإطار، وبالأخص إذا اعتبرنا أن مبادرة الاتحاد الأفريقي بنشر عملية في الصومال إنما تمت باسم المجموعة الدولية برمتها. ويتعين بذل المزيد من الجهود في هذا الغرض.

وفي الوقت ذاته، يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللوجستي والمالي بما يتيح النشر الشامل للبعثة الأفريقية في الصومال ومواصلة عملياتها. وتلاحظ المفوضية بانشغال أن عدد الدول الأعضاء التي قدمت حتى الآن دعما ولو رمزيا إلى البعثة ضئيل جدا. وفي هذا الصدد، واعتبارا لأنه ليس بالإمكان إدارة أية عملية دعم سلام، بشكل فعال، على أساس المساهمات الطوعية فقط، وبالتالي غير قابلة للتنبؤ، فإنه يتعين على المجلس بحث هذه المسألة من جديد، لإيجاد الحلول الملائمة لها.

ومن جهة أخرى، هناك حاجة ملحة إلى دعم إدارة البعثة الأفريقية في الصومال والعمل على أن تستجيب الهياكل المختصة في المفوضية بمزيد من السرعة إلى احتياجات البعثة، بالأخص فيما يتعلق بالتوظيف واقتناء الممتلكات والمعدات اللازمة، وحاجة إلى ضمان التنسيق الأوثق بين كافة المديرات المعنية.

وفي غضون ذلك ، أوصي بأن يقوم بتمديد ولاية البعثة الأفريقية في الصومال لفترة إضافية من ستة شهور.

(4) المطلوب بذل المزيد من الجهود لبناء توافق آراء دعما للعملية الجارية في الصومال. وعلى الرغم مما للحكومة الانتقالية من نقائص، فهي تمثل أفضل فرصة منذ سنين ، للمضي قدما بعملية السلام والمصالحة في الصومال. وفي هذا الصدد، فإن للاتحاد الأفريقي دور يلعبه بالتعاون مع شركائه بالأخص الأمم المتحدة. وبصورة عامة، يمكن القول بأن أزمة الصومال وما لها من تداعيات على الصعيد الإقليمي، إنما تبرز ضرورة توخي نهج إقليمي متنسق للوصول إلى سلم واستقرار دائمين. وستقوم المفوضية بمشاورات مع العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية المختصة لتعميق التفكير في المسألة والطرق التي يمكن بها تعبئة دعم المجتمع الدولي في هذا المسعى.

(5) يتعين مراجعة حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 7333 (1992) على أساس ثوابت واضحة بما يسمح للحكومة الاتحادية الانتقالية المعترف بها دولياً،

بإنشاء وتجهيز قواتها الأمنية التي يجب أن تكون شاملة، مع الحرص على حفظ ودعم استعداداتها لمواجهة جميع الذين تستهدف أعمالهم تعريض عملية السلام والمصالحة في الصومال إلى الخطر وبصفة عامة يجب على مجلس أمن الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات ضد كل من يحاول منع أو عرقلة مؤتمر المصالحة الوطنية أو أية عملية سلام سياسية أو كل من يهدد بالسلح المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو البعثة الأفريقية في الصومال، أو يتصرف بشكل يخل باستقرار الصومال أو الإقليم، وذلك وفقاً للنية التي أعرب عنها في قراره 1772 (2007).

(6) لا بد للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي توسيع آفاقهما وإيلاء المزيد من العناية للأحداث الجارية في أجزاء أخرى من الصومال. ومعنى ذلك بصورة ملموسة أنه يجب اتخاذ إجراء عاجل ومتسق لاحتواء النزاع الدائر بين بونت لاند وصومالي لاند والذي ينشر العنف في حالة استمراره إلى مناطق كان يسود فيها السلم سابقاً بما لذلك من آثار وخيمة على الصعيد الإنساني والإقليمي. في حين الذي يجري فيه بذل جهود على الصعيدين السياسي والأمني، فمن الأهمية بمكان دعم المساعدة الإنسانية لفائدة السكان المتضررين في الصومال. وفي هذا الصدد، فمن الحاسم العمل على إقامة الثقة بين الحكومة الانتقالية والمجتمع الإنساني وتيسير الوصول إلى السكان المحتاجين وتحسين الأمن. وللاتحاد الأفريقي دور يلعبه في حشد التأييد وتعبئة الموارد على المستويين القاري والدولي، بالرغم من الوسائل المحدودة المتاحة له.

(7) كما أكد المجلس مراراً، فإن عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال على المدى البعيد تتطلب موارد وخبرة تفوق بكثير القدرات المتوافرة حالياً للاتحاد الأفريقي. ومن هنا يتعين على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الترخيص على وجه السرعة، بنشر عملية ترعاها الأمم المتحدة، بدلاً من البعثة الأفريقية في الصومال وذلك وفقاً للمسؤولية الرئيسية المنوطة بها عن حفظ السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يجوز أن يكرر المجلس نداءه الموجه للأمم المتحدة في حين سيجري بذل جهود دؤوبة لتعبئة الدعم اللازم لدى المجتمع الدولي.

57- وأتمنى بإخلاص أن يفضي الاجتماع الراهن للمجلس إلى تقييم موضوع وعمق للوضع في الصومال وللجهود المبذولة حتى الآن، للاتفاق على إجراء مستهدف وثابت يمكن لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات على أساسه تعبئة إرادة كبيرة وإثارة العزيمة على العمل وذلك خلال دورته المقرر عقدها في نهاية هذا الشهر. وتعتبر تسوية الوضع في الصومال اختباراً لعزيمتنا على تخليص قارتنا من آفة النزاعات وقدرتنا على التزامنا المعلن بمساعدة الشعب الصومالي إلى واقع ملموس ويتعلق الأمر أيضاً باختيار التزام الأمم المتحدة بالتكفل بصورة كاملة بمسئوليتها الرئيسية على حفظ السلام والأمن الدوليين.

58- واليوم، أكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء جماعي وسريع ليس فقط بسبب الأزمة الإنسانية الحالية والمعاناة التي يقاسيها سكان الصومال، بل أيضا بسبب الآثار الأمنية المنجرة على الوضع الراهن. وفي غياب قرار حاسم لمواجهة الوضع في الصومال، فإن ذلك سيتترك إرثا من الوعود غير موفى بها تجاه الشعب الصومالي، كما سينال من مصداقية المجتمع الدولي ويعرقل آفاق السلام في الصومال إلى الخطر وسيزيد من صعوبة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في الإقليم.

African Union Commission (AUC)

PAPS Digital Repository

<https://papsrepository.africa-union.org/>

PSC Outcomes

Communiqués

2008-01-18

Communiqué of the 105th Meeting of the Peace and Security Council Held on 18 January 2008, Addis Ababa, Ethiopia.

Peace and Security Council

African Union Commission

<https://papsrepository.africa-union.org/handle/123456789/1161>

Downloaded from PAPS Digital Repository, Department of Political Affairs, Peace and Security (PAPS)